مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9695

الثلاثاء، 30 تموز/يوليه 2024، الساعة 11/00

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هونوو تشو
	سلوفينيا	السيدة يوريشكو
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد داي بينغ
	غيانا	السيدة إدواردز
	فرنسا	السيدة برودهورست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكس
	موزامبيق	السيد بامبيسا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افْتُتِحَت الجلسة الساعة 11/05.

إقرار جدول الأعمال.

أُقِرَّ جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى للمشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، وزيرة الخارجية وشؤون الفرانكفونية ورعايا أفريقيا الوسطى في الخارج في جمهورية أفريقيا الوسطى.

سيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/576، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة برودهورست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): لقد سعى القائم بالصياغة إلى إجراء مفاوضات شاملة ومراعاة مواقف كل دولة عضو. وفي ذلك الصدد، نشكر جميع أعضاء المجلس الذين شاركوا بشكل بنّاء في المناقشات للتوصل إلى نص متوازن (S/2024/576). ونرحب بالتنسيق الممتاز مع جمهورية أفريقيا الوسطى الذي مكّن من وضع نص توافقي.

إن هذا النص القصير جداً يزيل أي غموض. فهو يلغي حظر الأسلحة الإقليمي الذي فرض على جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2013. ويفرض تدابير تقييدية على الجماعات المسلحة والأفراد المرتبطين بها، الذين يشكلون تهديدًا لسلامة البلد الإقليمية ويقوضون سلطة الدولة. وذلك يستجيب لدعوة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مكافحة تلك الجماعات المسلحة والأفراد المرتبطين بها بمنعهم من الحصول على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها. فاستقرار جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة بأسرها على المحك.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2745 (2024).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بحضور وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، معالي السيدة بايبو تيمون.

لقد سجلت جمهورية أفريقيا الوسطى في السنوات الأخيرة تقدماً مطرداً في العمليات السياسية وعمليات السلام وحققت تطوراً إيجابياً في تحسين القدرات في مجال الحوكمة وتعزيز عمليات السلام والحفاظ على الأمن والاستقرار. والجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على هذه الجبهات معترف بها على نطاق واسع، وتعرب الصين عن تقديرها لذلك.

يرفع القرار الذي اتخذ للتو (القرار 2745 (2024)) حظر الأسلحة القائم المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى. كما إنه يضع تدابير جزاءات جديدة ضد الجماعات المسلحة. ويعيد التأكيد على أن

حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن ومتطلبات الإخطار لا تنطبق على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمثل ذلك التعديل استجابة إيجابية للشواغل المعقولة لحكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وسيوفر دعما مجديا للحكومة في بناء قدراتها الأمنية وتعزيز عملية السلام. وبناءً على ذلك الموقف، صوتت الصين مؤيدة القرار. إننا نقيّم بإيجابية الجهود التي بذلتها جميع الأطراف ونشيد بدور فرنسا بصفتها القائم بالصياغة.

وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن نظام الجزاءات الذي فرضه المجلس على جمهورية أفريقيا الوسطى قد أنشئ منذ أكثر من 10 سنوات. تشهد الحالة السياسية والأمنية الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى تغيرات إيجابية كبرى مقارنة بعام 2013. في الآونة الأخيرة، أخفق حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس في الحيلولة كلياً دون حصول الجماعات المسلحة على الأسلحة عبر قنوات غير مشروعة. على النقيض، فقد أفضت تدابير الجزاءات إلى وصم جمهورية أفريقيا الوسطى، مما حد من قدرة حكومتها على الحصول على تمويل دولي، وأضر بروابط البلد الاقتصادية والتجارية مع دول أخرى، بل وقوضت جهود البلد الشاملة في بناء السلام والتنمية والإنعاش.

يمثل رفع الجزاءات نهائياً أملاً كبيراً يراود حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، ونالت هذه المبادرة تأييدا قويا من البلدان والمنظمات في المنطقة. ورغم أن القرار الذي اعتمد للتو يشكل خطوة مهمة أخرى في اتجاه رفع كامل للجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى، إلا أن النص يستبقي عددا من التدابير التقييدية.

وكما دأبنا دوماً، نناشد مجلس الأمن احترام الشواغل التي أعربت عنها جمهورية أفريقيا الوسطى وأخذها على محمل الجد واتخاذ إجراءات أخرى دون تأخير بما يتماشى مع تطورات الحالة ويلبي الاحتياجات في الميدان. ونطالبه أيضاً بإعادة النظر في تدابير الجزاءات غير العملية أو غير المنطقية وتعديلها ورفعها، وتهيئة مناخ أفضل لإحلال السلام وترسيخ الاستقرار والنهوض بالتنمية وتحقيق الرخاء في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أرحب بالسيدة سيلفي بايبو تيمون، وزيرة الخارجية والفرانكوفونية ومواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

لقد صوتت الجزائر مؤيدة للقرار 2745 (2024) بهدف الانضمام إلى الموقف السياسي الحازم للمجتمع الدولي وتشجيع جمهورية أفريقيا الوسطى على العودة إلى مسار السلام والاستقرار المؤسسي. إنها خطوة مهمة بالنسبة لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، ويجب مساعدة هذا البلد الشقيق في جهوده الرامية إلى تنظيم أول انتخابات محلية منذ أكثر من 30 عاماً في وقت لاحق من هذا العام.

ويتضمن هذا النص عنصراً إيجابيًا يحول الحظر الإقليمي القائم منذ عام 2013 إلى حظر يستهدف الجماعات المسلحة التي تلحق خسائر فادحة بجمهورية أفريقيا الوسطى.

ولن أحجب حقيقة أنه بصفتنا رئيسا للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013)، بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، التي ستحمل مسمى جديدا، فإن طموحنا ينصب على تحقيق قدر أكبر من الوضوح والدقة والشفافية في هذا النص. كان بوسعنا تحقيق نتائج أفضل، لا سيما فيما يتعلق باستعادة المواد التي صادرتها الدول الأعضاء لكونها محظورة بمقتضى قرار الحظر.

بداية، يجب أن نعمل على تعزيز صلاحيات اللجنة الرقابية، التي نمثل فيها جميعاً، فيما يتعلق بالوجهة النهائية للمواد المضبوطة – سواء كانت مركبات أو غازولين أو أسلحة أو قطع غيار أو موارد مالية.

ثانياً، يجب علينا تحسين الشفافية فيما يتعلق بعملية استعادة المواد المضبوطة لتجنب الشائعات التي قد تقوض مصداقية عملنا المشترك وشرعيته.

وأخيرا، كانت الجزائر ستحبذ إعادة المواد المضبوطة، حيثما أمكن وعلى سبيل الأولوية، إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أو إلى سلطات

جمهورية أفريقيا الوسطى، بدلا من إناطة تلك المسؤولية بالدولة التي ضبطت المواد المذكورة بمجرد إخطارها.

وتتعلق أغلب الجزاءات التي أصدرها مجلس الأمن بالبلدان الأفريقية. وبصفتنا أحد الأعضاء الأفارقة في المجلس، سنواصل التشديد كموقف مبدئي على ضرورة تعزيز الشفافية في تنفيذ الجزاءات لكي نسبغ عليها الشرعية والمصداقية.

الرئيس: (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

صوت الاتحاد الروسي مؤيدا للقرار 2745 (2024) الذي قدمته فرنسا.

لا يخفى على أحد أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى قد تحسنت بشكل ملحوظ منذ عام 2013. ومن الأهمية بمكان أن مجلس الأمن قد أقر اليوم أخيراً بهذه الحقيقة الموضوعية وعدّل نظام الجزاءات. ومراعاة لموقف بانغي والرؤية البناءة لمقدمي مشروع القرار، صوتنا مؤيدين لرفع القيود المفروضة على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ونتقدم بالتهنئة للسيدة سيلفي بايبو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك لزملائنا من جمهورية أفريقيا الوسطى ومواطنيها على ذلك الإنجاز.

بيد أنه من الجلي أن القرار الذي اعتمد اليوم قد طال انتظاره. لقد تطرقت روسيا لهذه المسألة في هذه القاعة في مناسبات كثيرة. ونحن مقتنعون بأنه يتعين علينا مستقبلاً التفاعل بنجاعة أكثر مع المستجدات في الدول الواقعة تحت طائلة جزاءات المجلس وتكييف القيود المفروضة عليها. إن استكمال قيود المجلس بقيود أحادية الجانب غير قانونية أمر غير مقبول.

ونشير أيضا إلى أنه في سياق جمهورية أفريقيا الوسطى ونظرا للظروف الحالية في البلد، سيكون من المناسب إثارة مسألة رفع حظر الأسلحة المفروض على الجماعات المسلحة غير القانونية العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن هذا العنصر من نظام الجزاءات قد فقد جدواه منذ أمد بعيد ولم يعد يحول دون قيام العناصر الإجرامية بتعزيز صفوفها بالمقاتلين والأسلحة والأموال.

ولا يمكن حل مشكلة الجماعات المسلحة غير القانونية إلا من خلال الجهود السيادية لتحقيق الاستقرار وضمان الأمن داخل الحدود الوطنية، بالتعاون مع الدول المجاورة. ومن الأهمية بمكان مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها على توطيد التنسيق وتدارك الثغرات في التعاون الإقليمي من أجل ضمان أمن الحدود.

ومن جانبنا، سنواصل تقديم الدعم الثنائي لجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل عودة لا رجعة فيها إلى مسار السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لوزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

السيدة بايبو تيمون (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وأن أشيد بكم على عقد هذه الجلسة المهمة اليوم.

إن اليوم، 30 تموز/يوليه 2024، يوم خاص لجمهورية أفريقيا الوسطى بسبب قرار المجلس باعتماد القرار 2745 (2024) بالإجماع – مشروع القرار الذي اقترحته فرنسا، القائمة على الصياغة – لرفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل كامل. تنتهي هذه الجزاءات بشكل نهائي، التي فُرضت بموجب القرار 2127 (2013)، في 30 تموز/يوليه. وهكذا، فإن المجلس قد احترم الجهود المبذولة، وهذا مصدر فخر واعتزاز وطني. أود أن أقتبس من الشاعر اللاتيني كاتولوس الذي قال إن النصر يحب الجهد.

لذلك فإنه من دواعي الشرف والفخر الوطني أن أهنئ جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها أولاً وقبل كل شيء على الجهود الدبلوماسية التي يقودها فخامة الرئيس فوستان أرشانج توادیرا. لقد استغرق الأمر شهوراً بل وسنوات لوضع حد للجزاءات التي، كما قلت دائماً في

هذه القاعة، كان من الممكن أن تبدو عادلة في عام 2013، ولكنها أصبحت اليوم ظالمة.

وأود أن أهنئ أعضاء المجلس وأشكرهم، ولا سيما الأعضاء الخمسة الدائمين، ولكن أيضاً، وبشكل أعم، جميع الأعضاء. وأشكر أيضاً أولئك الذين دعمونا منذ البداية – جمهورية الصين الشعبية، والاتحاد الروسي، ومنظمات مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والبلدان التي كانت ضامنة وميسرة لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. كما أود أن أتقدم بشكر خاص باسم بلدي لفخامة الرئيس لورنسو على دعوته في هذا المحفل بالذات لرفع الحظر بشكل كامل في حزيران/يونيه 2021. كما أشكر كل من انضم إلينا على طول الطريق وسمح لنا بتحقيق هذه النتيجة. وأود أن أشيد بغابون على دعمها لنا، وكذلك كينيا والهند وغانا وغيرها، الذين وقفوا هنا في هذا المبنى إلى جانبنا للدفاع عنا وخاضوا المعركة من أجلنا. وأعتذر إذا لم أذكر الجميع، ولكنني أود أيضاً أن أشكر بشكل خاص الجمهورية الفرنسية على انضمامها إلينا في وضع حد لهذا الظلم.

إن قرار الرفع الكامل للحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى هو نتيجة عمل مضنٍ وشاق تطلب صرامة وثباتاً ومثابرة. هذا اليوم السعيد هو أيضاً يوم امتنان كبير وفرحة غامرة. وأود أن أشكر رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على الثقة التي منحني إياها لأخوض هذه المعركة الحقة إلى جانبه. كما أشعر بالامتنان لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، ولشعوب أفريقيا وشعوب العالم أجمع الذين قدموا دعماً قوياً طوال هذا العمل الصعب. إن الرفع الكامل للحظر المفروض على الأسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى هو قرار مهم، لأنه يشكل نقطة تحول تاريخية ولحظة حاسمة للسلام والاستقرار، لا في جمهورية أفريقيا الوسطى وحسب بل في منطقة وسط أفريقيا أيضاً. إن هذا النصر الدبلوماسي هو خطوة أولى تعيد الكرامة لجمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها من خلال إظهار أن دبلوماسية البلد هي نموذج للمثابرة والتصميم في السعي من أجل عالم أكثر عدلاً وإنصافاً وبالتالي من أجل مستقبل أكثر سلاماً للجميع.

وفي حين أن هذا انتصار مفرح، ينبغي ألا ننسى أنه لا تزال هناك تحديات يتعين التصدي لها، ولا سيما من خلال العمل الذي عهد به، من خلال القرار الذي اتخذ اليوم، إلى فريق الخبراء الذي يعمل مع المنظمات الدولية ودون الإقليمية، بشأن مصدر أو مصادر الأسلحة والاتجار غير المشروع عبر الحدود. وتدرك جمهورية أفريقيا الوسطى هذه التحديات وهي على استعداد لدعم هذا العمل الذي يعد حاسماً لإيجاد حل مستدام لانتشار الجماعات المسلحة في منطقة وسط أفريقيا بشكل خاص وأفريقيا بشكل أوسع.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): لم يعد هناك متكلمون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وقبل رفع الجلسة، حيث أن هذه هي آخر جلسة مقررة لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه – كما نأمل – أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد الاتحاد الروسي لأعضاء المجلس ولأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا. والواقع أنه كان شهراً حافلاً بالعمل، وشهراً احتشدنا فيه للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل مهمة تدخل في نطاق اختصاصنا. وما كان بوسعنا أن نفعل ذلك بمفردنا أو من دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من كل وفد وممثلي الأمانة العامة، بما في ذلك فريق الدعم التقني، وموظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين ومدوني المحاضر الحرفية وموظفي الأمن. وإذ نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس في تمني التوفيق لوفد سيراليون في شهر آب/أغسطس.

رفعت الجلسة الساعة 11/25.